

إشكالية العلاقة بين العمل النقابي وواقع الطبقة العمالية في ظل العولمة - حالة الجزائر -

الأستاذة / بن حمزة حورية
قسم علم الاجتماع - جامعة الطارف

الكلمات المفتاحية : العمل النقابي، الطبقة العمالية، العولمة، الهيكلة الاقتصادية، علاقات العمل، التنظيم النقابي.

تمهيد:

تكشف أدبيات سوسيولوجيا العمل، عن أهمية الدور الذي تلعبه القوى الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية في تشكيل القوى العاملة ومحدداتها وأنماطها، وعليه فإن التحولات العالمية التي تشهدها المؤسسات الاقتصادية، بعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي، والتكيف الهيكلي والدخول في اقتصاد السوق والخصخصة، جعلت معايير العمل تتجه نحو البحث عن المنفعة المادية والتنافسية للقطاعات الإنتاجية، ولقد أدت هذه التحولات إلى تغيير في تركيب القوة العاملة، كطبقة لها خصائصها، وإلى تغيير في نمط علاقات العمل ونوع التعاقد بين العامل وصاحب العمل، ومنه تطور في البنى المجتمعية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، بل تدهور لواقع الطبقة العمالية بعد انسحاب الدولة من مساندتها وتدعيمها لها، فكانت النتيجة تحول في آليات الفعل النقابي لتجاوز تلك الصعوبات ولمحاربة المشاكل التي تواجه ظروف حياة العمال.

ويتبلور موضوع هذه الورقة في تساولين أساسيين هما:

1 - ما أثر إعادة الهيكلة الاقتصادية وما هي انعكاسات آليات العولمة على وضعية الطبقة العاملة في الجزائر؟

2 - ما طبيعة العمل النقابي وما هي تحدياته ضمن علاقات العمل الراهنة؟

إن التراث المتوفر حول نشأة وتطور الطبقة العاملة في الجزائر وخاصة حول بنيتها، يجسد الكثير من المعاناة والاستقرار، فمن خلال تحولات سياسية متراكمة، كانت بدايتها الخضوع للوضع الاستعماري، ثم الاستقلال فالتوجه نحو النظام الاشتراكي، وأخيرا التحول نحو اقتصاد السوق وتبني الخصخصة، كل هذه الأوضاع هي ظواهر ليست مقتصرة على المجتمع الجزائري فحسب، وإنما شاملة لمعظم المجتمعات النامية، والتي تعيش حالة تغير مستمرة ودائمة تؤدي في ظاهرها إلى إعادة تشكيل الخريطة الطبقة للمجتمع الجزائري بزيادة التباعد في الهوة بين الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة. فهذه الأخيرة هي التي تتدهور أوضاعها يوما بعد يوم بسبب البطالة والغلاء في المعيشة، وتناقص واضح في نصيبها من الخدمات الاجتماعية الضرورية والأساسية للحياة.

أولا: إعادة الهيكلة الاقتصادية وتأثيرها على العمال: لقد شهدت الجزائر منذ مرحلة الثمانينات من القرن الماضي محاولات - لم تكن ناجحة - بالاتفاق مع المؤسسات المالية العالمية، كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي على إعادة جدولة الديون خاصة سنة 1988، كما وقعت على برنامج الإصلاح الاقتصادي⁽¹⁾ في مطلع التسعينات من القرن نفسه، والدخول في التكيف الهيكلي لمواجهة الوضع المتردي في الاقتصاد الوطني بما يعرف بالأزمة الاقتصادية. ولقد كانت لهذا الإصلاح انعكاسات خطيرة على واقع الطبقة العاملة خاصة، شكلت في مجملها ضغوطات اقتصادية واجتماعية؛

مما يتطلب الإشارة إلى جملة من القضايا المرتبطة بموضوع ورقتنا هذه وإشكاليته ففي استجلائها توضيح لكثير من المسائل الهامة، منها:

1- العمل في ظل اقتصاد السوق: لقد أحدثت متطلبات اقتصاد السوق والعمل الجديد الذي فرضته التحولات العالمية تغيرات في طبيعة العمل ومواقعه ومنه في هيكل العمالة، فمع فك الصناعة تجزأت بدورها القوى العاملة، وتوسعت انتماءاتها المهنية، وتكون هنا الأولوية لفئة العمال المهنيون والتكنولوجيون بدلا من العمال اليدويين حتى لو كانت هذه العمالة أجنبية، فالأقتصاد الراهن يبحث عن قوى عاملة ذات خبرة ومستوى عال من القدرة على الإنتاج والتنظيم والتكيف مع التغيرات الدائمة في العمل، وكذا في نوع التكنولوجيا، "حيث يفترض ذلك ملائمة التكنولوجيا القائمة التي تمتلكها الأقطار الصناعية، لخليط من عوامل الإنتاج المسيرة في العالم الثالث... غير أن التكنيكات التي طورت في العالم الصناعي للاستفادة من العمل النادر باعتباره مصدرا مكلفا، ليست بالضرورة التكنيكات الأكثر ملائمة للأقطار النامية حيث وفرة العمل وندرة رأس المال"⁽²⁾.

وهنا تتجلى الإشكالية، ففي هذا المجال، نسترجع فكرة العمل عند آدم سميث، الذي يرى أن في مجتمع السوق يمتلك العمال وسائل إنتاجهم، لكن الواقع يجعل الرأسماليين محتكرين للسوق والسلع لإرساء معدل الربح لصالحهم على أن يدفعوا للعمال الذين قاموا بتشغيلهم ضمن منظومة العمل أجورا فحسب؛ كما أن كارل ماركس، قد حدد مفهوم العمل وانتقد النمط الرأسمالي، الذي حول العمال إلى سلعة وأضطرهم إلى بيع قوة عملهم لكسب عيشهم. وهذا ما يوضح بأن العمل كان ومازال مصدرا للثروة، ومنه يكون مصدرا للتمايز الطبقي في المجتمعات؛ أضف إلى ذلك أن العمل في ظل

اقتصاد السوق يهدف إلى النفعية المادية وإلى المنافسة في السلع والخدمات، ومنه يكون الإقصاء للجانب الاجتماعي والإنساني الخاص بالطبقة العاملة.

2- العولمة والطبقة العاملة بين الإدماج والتهميش: إن خاصية الاقتصاد الجديد في بعده العالمي ساهمت في توصيفه بالسوق العالمية⁽³⁾، تتجسد آلياته في تلك الأسواق الحرة المالية والتكنولوجية وكذا نمط الليبرالية في التجارة الدولية للسلع والخدمات، وخاصة التوسع في نشاط الشركات متعددة الجنسيات وفروعها في مختلف دول العالم دون مبالاة للحدود أو للقوميات. وعليه أصبحت العولمة في جانبها المادي والاقتصادي بمثابة جملة من الإجراءات يتم من خلالها الربط بين كل ما سبق بمصالح القوى الرأسمالية المسيطرة على العالم.

وفي سياق مجريات العمل المعولم وتداعياته على المجتمع الجزائري، الذي اتسم التحول في بنيته منذ الاستقلال، بكونه يجسد محاولات لمسح ملامح الطبقة العاملة وخصوصا في محاولة التصدي لمشاكلها؛ يتعين تقديم بعض الأدلة من خلال تعاقب تطور هذه الطبقة بنيويا وتاريخيا، وذلك من خلال المراحل التالية:

أ) - مرحلة "المؤسسة الاشتراكية": إذا تطلعنا إلى واقع المؤسسة الصناعية باعتبارها بناء تقنيا واقتصاديا فإن هذا الحقل لا يستبعد وجود علاقات اجتماعية تتشكل إلى جانب هذا البناء الرسمي وتنميته وظيفيا وإيديولوجيا، فالنموذج الجزائري في هذه المرحلة يوضح أبعادا أساسية أهمها البعد السياسي، المحدد حتى في الإطار الرسمي، من خلال ذلك التمثيل العمالي للمشاركة إلى جانب الإداريين في وضع واتخاذ القرار والتسيير، فهذا حسب المواثيق الرسمية التي من بين بنودها أن: " تكون حقوق العمال مضمونة بحسب نوع المؤسسة، وتمارس هذه الحقوق على الخصوص

بواسطة الاشتراك المباشر في التسيير⁽⁴⁾، وهنا كان العامل مصدر تمويه لسياسة وإيديولوجية خاصة، انعكست على مفهوم الطبقة العاملة وجعلتها مجرد أداة لتحقيق أهدافها.

(ب) - مرحلة "استقلالية المؤسسة": تبدأ منذ بدء مرحلة الإصلاح الاقتصادي في جانفي من سنة 1988، فللخروج من دائرة المديونية والعجز والإفلاس -على تعبير بعض الاقتصاديين- كان السبيل لتطبيق هذه المرحلة، بوضع آليات عمل، منها التسريح الطوعي والتقاعد المبكر، وهو نوع من الإجراءات هدفها تحويل بعض الشركات والمؤسسات من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وبيع أسهمها بدعوى إفلاسها، فكان هذا النظام (التقاعد المبكر) خيارا للعديد من الفئات العمالية، لكنه أدى إلى تهميشهم وفقدان مناصبهم بطريقة طوعية لا حق لهم في التظلم أو الاحتجاج، وكان تطور الوضع العمالي يسير نحو التدهور المادي، شأن ذلك أغلب العمال الذين أنفقوا مكافآتهم في معيشتهم، والخاصة بتعويضهم ماليا مقابل التقاعد المسبق ليصبحوا بعد سنوات قليلة منضمين إلى قافلة البطالين، وبذلك لم تكن استقلالية المؤسسات إلا مرحلة نحو تطهير المؤسسة من النفقات الاجتماعية وتجميع هياكلها لبيع في المزاد، والمستفيد مستثمر خاص محليا كان أو أجنبيا.

(ج) - مرحلة اقتصاد السوق والخصخصة: لم يبق لهذه الطبقة نصيب في التنظيم وفي العمل، في ظل العولمة وآلياتها الموجهة من طرف قوى عالمية، السائرة نحو تطبيق النيو ليبرالية -كما يتفق عليه أغلب العلماء كمصطلح يعرف بدقة نظام العولمة الاقتصادية- إلا أن الجديد في العمل الليبرالي هو أن تكون اليد العاملة، أكثر كفاءة وتأهيلا، حتى تصبح مندمجة في المنظومة الجديدة وقادرة على إثبات ذاتها. إن المرحلة الراهنة تجعل الجزائر شأنها

شأن باقي الدول النامية، تضع رهانا صعبا من خلال الدخول في اقتصاد السوق والخضوع لقوانين التجارة العالمية، وللتذكير هنا كان: "طرح مسألة استبدال العائدات البترولية مقابل التكنولوجيا، وجعل الاقتصاد الوطني مرهونا بشروط مفروضة من رأس مال المستثمر العالمي، وهنا كان للإصلاحات المؤسساتية التي أضافت تقلا على التوظيف الوطني في القطاع الإنتاجي العمومي، وأدت إلى نمو الحركات الاحتجاجية وإلى الإضرابات"⁽⁵⁾، فخفض عدد العمال وتقليص أجورهم وحرمانهم من المزايا والحقوق الاجتماعية والخدماتية، كالنقل والتأمين والرعاية الصحية، واقع لا نقاش فيه، بعد دخول الكثير من المؤسسات العمومية، إلى القطاع الخاص ونظام الشراكة الأجنبية لتغطية عجزها المالي.

3- طبيعة العمل وآثاره على واقع الطبقة العمالية في ظل الخصخصة:

إن هذا النموذج من الخصخصة هو جزء من تلك السياسات التي انطوت عليها برامج التثبيت والتكيف الهيكلي، والإصلاح الاقتصادي، والتي أضرت بوضوح بمصالح الطبقة العاملة من عدة جوانب أهمها:

3-1- الطابع الانكماشى للعمل: وهو شكل يحدد تخفيض الطلب

الاستهلاكي والاستثماري على التوظيف⁽⁶⁾، ويسبب ذلك مزيدا من البطالة بين صفوف العمال، وخاصة البطالة لدى الشباب الذي يدخل سوق العمل لأول مرة ولا يجد فرصة للتوظيف، أي أنه لا يجد مشاريع تنموية، بفتح مناصب عمل جديدة أو فرص توظيف، تكون حسب مستوى العلمي والتكويني، (فهناك الكثير من المتدربين يوجهون نحو الحياة المهنية لكن دون تجسيد هيكلي لتحقيق ذلك ميدانيا)، وهذا الوضع يعبر عن حالة العديد من الدول منها مصر، تونس، المغرب وكل الدول التي مجتمعاتها فتية.

3-2- انخفاض الأجور الحقيقية للعمال: مقارنة مع السلع وأثمانها، تعد هذه الأجور أقل قيمة وغير نافعة، بحيث يكون تدمير العمال عندما لا يستطيعون جلب كل حاجياتهم المعيشية، وكذا إن إلغاء الدعم الموجه للمواد الضرورية في الأدوية والكتب وحتى بعض المواد الغذائية، وإطلاق آليات العرض في سائر أسواق السلع، ولهذا تكون الأجور العمالية أقل من المصروف الحقيقي⁽⁷⁾.

3-3- انخفاض الخدمات الاجتماعية: هناك تقلص في العديد من المزايا الاجتماعية التي حضي بها العمال في مرحلة سابقة- عهد الاشتراكية- والمتمثلة في الرعاية الصحية، النقل، وغيرها... وبالتالي حرمت هذه الطبقة من العديد من الخدمات، فانعكست على واقعها الاجتماعي، بزيادة تفشي معدلات الأمية، وتدهور في الظروف الصحية وظهور بعض الأمراض، وتدني في مستوى معيشتهم... وكل ذلك يزيد من نسبة من يقعون تحت خط الفقر، ومنهم من يسلك طريق الانحراف والجريمة أحيانا.

3-4- الهجرة: تعد أسلوبا تتوجه إليه العديد من الفئات الشابة من العمال، لحاجة العيش ينتقلون إلى خارج الوطن بسبب نقص فرص العمل في أوطانهم، حتى لو كانت هذه الهجرة مؤقتة فإنها تمثل لهم فرصة العيش الأفضل، بمزاولة أعمال تكون في أغلب الأحوال في غير تخصصاتهم وغير مهارتهم، فالحديث غير الرسمي للشباب العاطل والذي له طموحات العيش برفاهية، لا يكف عن الحديث عن التوجه إلى أوطان أجنبية للعمل وتحقيق أهدافه المنشودة، فهناك فئة من العمال تسعى لإبرام عقد اتفاق للعمل مع الشريك الأجنبي -المسير والمستثمر- للتوجه معه إلى بلد أجنبي لمزاولة أعمال، وفق الضرورة، وهذا ما يعبر فعلا عن أن العمل في نظام العولمة هو بدوره لا وطن ولا حدود تميزه ، ومن هنا أكدت بعض الدراسات⁽⁸⁾ عن

مسألة قوى ضخ في أسواق العمل من الشباب العربي، لا تقابلها قوى مماثلة لامتصاص وتوظيف هذه الأيدي العاملة.

إن لهذه الآثار السلبية والناجمة عن سياسات الإصلاح الاقتصادي، ردود فعل متنوعة في الواقع الاجتماعي للمجتمع الجزائري، ولكن المثير في حقيقة هذه الآثـار أنها قد تفاوتت حدتها من شريحة اجتماعية إلى أخرى، ففي الوقت الذي أضرت فيه هذه السياسات بشرائح اجتماعية معينة وخاصة العمالية منها، هناك شرائح أخرى قد استفادت فازدادت ثراء ونفوذاً، منه توضح التمايز الطبقي وأصبح جلياً في الواقع.

ثانياً: آليات تكيف الطبقة العاملة للأوضاع الاقتصادية الراهنة: إذا كان «لينين» قد حدد في مؤلفه: "المبادرة الكبرى 1919" مفهوم الطبقة، بكونها تلك الجماعات الواسعة من الناس التي يتميز بعضها عن بعض، بالمكان الذي تشغله في نظام الإنتاج الاجتماعي، وهو محدد تاريخياً بعلاقاتها بوسائل الإنتاج وبدورها في التنظيم الاجتماعي للعمل وبالتالي بطرق حصولها على حصصها من الثروة الاجتماعية⁽⁹⁾.

إن هذا التعريف، يجعلنا نحدد دور العلاقات الإنتاجية الراهنة في كونها متميزة بالتحول الخطير الذي يمكن فئة قليلة من المجتمع للاستحواذ على الملكية والقرار والسلطة والثروة... في حين تبقى طبقة واسعة من المجتمع، والمتمثلة في العمال، وسيط في يد الأولى لتنفيذ مصالحها وتحقيق أغراضها المادية.

والسؤال المطروح: كيف تتكيف الطبقة العاملة مع هذه الأوضاع؟ وما هي آلياتها لمواجهة الظروف الاقتصادية الراهنة؟ إننا نسعى في هذه المحاولة البحثية، للتأكيد على أن ردود فعل الطبقة العاملة يكون من خلال تقديم حلول لواقعها، والسعي لإصلاح أوضاعها الاجتماعية، فكان التوجه نحو آليات

الرفض والمقاومة والاحتجاج والإضراب، وهي أهم الآليات التي لوحظت في الواقع، بهدف التقليل من الإقصاء والتهميش. وهناك من اتخذ أسلوبا فرديا يعالج به وضعيته المعيشية من خلال إيجاد مصادر إضافية لدخله - عمل إضافي غالبا يكون غير رسمي - وهذا من شأنه تحسين دخله ومساعدة أفراد عائلته له على مصاريف البيت والتعليم، والنقل الخ. ويتجلى الرد الآخر في السعي نحو كسب العيش مهما كانت ظروف العمل ومقاييسه، "حيث تغيرت النظرة للعمل وطبيعته وقبول ما هو متاح من فرص وليس وفقا للمؤهل أو المكانة، مما أدى إلى حدوث حالة من التناقضات في الحراك المهني والاجتماعي وتغير في اتجاهاته من أسفل إلى أعلى ومن أعلى إلى أسفل، وفقا لمتطلبات سوق العمل وفائض عرض العمالة"⁽¹⁰⁾.

ومن الآليات التي نرصدها من خلال ما جمع من بيانات من واقع بحثنا أن الطبقة العمالية تواجه فعلا الفقر وانخفاض ملحوظ لمستوى المعيشة، فكان اتخاذها سلوك النقش، بالتخلي عن الكماليات في الحياة وفي الاستهلاك، ولكن الآليات الأكثر سلبية هي ما أصاب الواقع الاجتماعي من آفات تخص المحسوبة وأشكال الفساد والتوجه إلى الطرق غير الشرعية لحل المشكلات الاجتماعية، كالاختيال والانحراف وغيرها ...

وفي ضوء تداعيات إعادة الهيكلة الاقتصادية هذه، والتوجه نحو اقتصاد السوق، أصبحت الطبقة العاملة هي الضحية والأكثر تضررا، بزيادة تفكيرها واستغلالها، ونلخص أسلوب المقاومة التي تنتهجها الطبقة العاملة في الجزائر، على أنها تسعى لفرض وجودها في إطار تنظيمي رسمي وبتجمعها في طبقة عاملة موحدة، والانخراط في اتحاد أو نقابة تعبر عنها كطبقة، وتكون آلية الردع بفعل القانون المسموح به، ويتطلب هذا الأسلوب تطبيق إجراءات ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية لتحقيق الهدف

العمالي، من صيانة الحقوق وضمان عيش أفضل. ويتجلى ذلك بالتوعية والإعلام النقابي وتفعيل المهام النقابية ومنه ف" إن النقابيين مجبرين على التفاعل على مستوى تمثيلهم في المؤسسات وذلك من حيث اللجان، وأيضا من حيث القواعد والإجراءات التي تمثلها منظمين عالميتين: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمكتب العالمي للعمل"⁽¹¹⁾.

ثالثا: مستقبل الحركة النقابية في ضوء التحولات الاقتصادية الراهنة:

تبين الأوضاع الصعبة -السابقة الذكر- مسؤولية التنظيم العمالي والمجسد في النقابة، هذا الجهاز الذي تقر به كل الأعراف وكل النظم السياسية وكل مشروع يسعى إلى تحرير هذا التنظيم من أي ولاء أو تبعية، وكل من ينفي كيان الطبقة العمالية.

إن التنظيم النقابي هو حركة قانونية تم تشكيلها عن جماعة مصلحة رسمية معترف بها كمثل وحيد للحركة العمالية أمام النظام السياسي، وبالتالي فإن هذا الهدف يمكن الحركة العمالية في المستقبل أن تخلق آليات المواجهة الناجعة، ضد أساليب الاستغلال الرأسمالي، الذي تطرحه التحولات الاقتصادية الراهنة "فالنقابات و"الباطرونا" والدولة هي النقاط الأساسية للدخول في منظومة العلاقات المهنية... إلا أن منذ ثلاثين سنة يلاحظ ضعفا للفعل النقابي أمام زيادة القوة والإستراتيجية التنظيمية لأرباب العمل"⁽¹²⁾.

ويعد التوجه في علاقات العمل بعد تطبيق الإصلاح الاقتصادي، تحرير النقابة من الولاء السياسي بمنح استقلاليتها التامة⁽¹³⁾ عن أي تنظير حزبي أو سياسي يعيق عملها ومصداقيتها، فبعدما كانت في وقت ليس بعيد، مرتبطة ارتباطا عضويا بالدولة وكانت لا تخدم سوى تلك المصالح الفئوية، مقابل مزايا مادية وأحيانا عينية، كان تنازلها عن دورها في الدفاع عن العمال، بل

كافأت الهيئات الحكومية هذه النقابات بخدمات عديدة مادية ومعنوية على تعبير العديد من العمال عايشوا تلك المرحلة.

وفي حديثنا عن مستقبل الحركة العمالية في ظل الأوضاع الراهنة، لنا طرح آخر يبين طبيعة العلاقة بين التنظيم النقابي والحركة العمالية، بحيث وأمام ما تواجهها الطبقة العمالية من آثار سلبية للنظام الجديد -اقتصاديا واجتماعيا- تصعب المهمة الملقاة على عاتق النقابة، إذا كان الفعل النقابي مقتصر على نحو 4/1 الطبقة العمالية، بنسبة انخراط لا تتجاوز 15 % من حجم الطبقة العاملة - وفقا لنسبة المبحوثين في المؤسسات الصناعية الجزائرية حقل بحثنا - كما انه على الرغم من وجود إطار تنظيمي رسمي يضم أفراد الطبقة العاملة في المؤسسات الإنتاجية، إلا أن هذا الإطار قد يفقد فاعليته وتأثيره في تنظيم صفوف هؤلاء العمال، كما قد لا يراعى، بسبب ضعف فاعليته، تحقيق مصالح وأهداف الفئات الشغيلة أي العمال.

إن التحدي الكبير الذي تواجهه الحركة العمالية في الجزائر في ظل تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي، هو انعكاس على هذه الطبقة بما خلفته من آثار اجتماعية مختلفة، وما يواجهه القانون والحق النقابي من تغيرات أمام تعاضم آليات الضغط على النقابيين من جهة، وتعاضم إستراتيجية النفوذ الرأس مالي خاصة لذوي الخبرة والتكنولوجيا وأصحاب المال وحتى الشركاء الأجانب (في غياب قوانين الضبط وتحديد الصلاحيات).

وما يلاحظ حاليا في أغلب الدول النامية، ومنها الجزائر هو تصاعد في الحركة الاحتجاجية⁽¹⁴⁾ الذي يعد أحد مؤشرات عجز التنظيم النقابي عن القيام بدوره في الدفاع عن مصالح العمال، فقد كان ثمن العلاقة بالدولة - في المرحلة الاشتراكية - اغتراب العمال عن تنظيمهم، وفقدان الثقة فيه. ويواصل التنظيم النقابي الحالي، في توسيع هذه القطيعة مع العمال، بحكم

مواقف النقابة من الحركات الاحتجاجية غير المؤطرة نقابيا، باعتبارها سلبية في مجملها - حسب نظرة قيادتها- فقد كانت لها مواقف الإدانة للإضرابات العديدة أو التبرؤ منها باعتبارها من عمل القلة، وفي أغلب الأحوال تسعى للوساطة بين الإدارة والعمال.

كما يعتبر نظام الانتخابات العمالية في المجالس العمالية، وفي المنظمة النقابية، شكل آخر من هذه القطيعة التي كثيرا ما وصفت بوجود نخبة نقابية تعاني من الشخوخة والترهل نتيجة ضعف التجديد وتطبيق ما يعرف بتجديد الثقة، وتظل القضية الأساسية في بحثنا هذا هي تلك العلاقة بين التنظيم النقابي والقواعد العمالية، ومدى تعبير هذا التنظيم عن مصالح العمال، ولفحص الظاهرة الاحتجاجية للعمال، يتحدد فعلا مضمون وطبيعة هذه العلاقة.

كما أن العمل وطبيعة عقد العمل قد أصبحا من خلال تلك المعايير والمقاييس المضبوطة لتحقيق اقتصاد السوق الحر، وبدوره يغير من كفاءة الفعل النقابي، ويضعف من فعالية المنظمة النقابية، ففي ظل إعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية، تغير مفهوم العمل وطبيعته، من حيث العقد والمدة والمكان الجغرافي، ومنه ظهرت أنماطا جديدة من التعاقدات التي انعكست على أداء سوق العمل، وعلى مصالح الطبقة العاملة والعمل، فهو عقد رضائي بين الطرفين ملزم أيضا من جانب كل من العامل وصاحب العمل، حيث يقوم العامل بأداء عمل مقابل أجر يحصل عليه، من صاحب العمل ويكون العقد إما دائم أو محدد المدة⁽¹⁵⁾، وبالتالي فظروف العمل في وقتها الراهن تتحكم وفق معايير مغايرة، تجعلها صعبة من حيث التكامل والتجانس العمالي في محيط العمل وفي ظرف طارئ يقضى على العامل ويمكن أن يعوضه بعامل آخر من سوق العمل -التي لا حدود لها- " وفي ظل الاقتصاد

المعولم في الوقت الحاضر نجد كثيرا من الشركات تعتمد على تشغيل العمال المؤقتين... والعمال المؤقتين يتلقون أجرا أدنى وأيام عطل مدفوعة الأجر أقل... وعليهم أن يتقبلوا بتحمل مخاطر اقتصادية أعظم، ويقنعوا بعدم الاستقرار⁽¹⁶⁾.

وبالتالي فإنه من العسير أن يتلاحم العمال في المنظمة النقابية طالما تتوجه المبادرة في الإصلاح إلى القطاع الخاص كونه القادر على تعبئة الموارد الاقتصادية، وإلى تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، والنتيجة لهذه الإصلاحات تقليل نسب العمالة في المشروعات، لتصل إلى مستوى أكثر فعالية والتعزيز للجوانب الأخرى من إعادة هيكلة المشروعات، ومنه يفقد الدور العمالي فاعليته وتقمع أي حركة احتجاجية تقف ضد هذه المصالح أو ضد هذه التوجهات النفعية.

وفي ظل عولمة اقتصادية مبدؤها الرئيسي التنافس بل الصراع المادي، يتجلى ذلك في المؤشرات التالية:

• **التفاوت في الأجر:** يرتبط ذلك في الواقع بالتدرج الوظيفي للعمالة، إلا أنه في ظروف الخصخصة يرتبط بأصحاب الأعمال وقوانين السوق وعليه ترتفع الأجور لدى العمال ذوي المهارات وفقا لطبيعة الاستثمار وطبقا لظروف التسويق.

• **العمالة المؤقتة:** هي العمالة التي تعمل في ظروف عمل محدد بالوقت، إما موسمية أو تعاقدية، وهنا عقد العمل يكون محدد المدة بين صاحب العمل والعامل، والغاية تحقيق المشروع فحسب، وليس الهدف اجتماعيا، بل أنه ولظروف اقتصاد السوق يصبح هذا العمل المؤقت حراكا مهنيا ينشط على مستوى محلي وحتى فيما بين الدول.

• **زيادة ساعات العمل:** وهي مسألة تتعلق بظروف العمل ومدة إنجاز المشروع، وهنا يعتمد صاحب العمل على مضاعفة ساعات العمل ومنه يكون استغلال العامل بهدف إنهاء مشروعه، ويترتب على ذلك تقليل في اليد العاملة، ويتم اختيار القوة البشرية المناسبة للمشروع تأهيلا وخبرة، فتزيد معدلات البطالة وتتفاقم نسب التضخم.

الخلاصة:

إن تنامي الحركات الاحتجاجية وتصاعد الإضرابات العمالية في العديد من القطاعات الاقتصادية والخدمات كانت نتاج عوامل مرتبطة بإعادة الهيكلة الاقتصادية وما نجم عنها من خصخصة وبطالة وفق، وإذا كانت أهداف هذه التحولات الاقتصادية هي إقامة هياكل جديدة ناجعة تواكب متطلبات عصر العولمة وتعمل بآليات اقتصاد السوق المنفعي والغائي، حيث المهارة، والمرونة، والكفاءة والإنتاجية وغيرها... إلا أن ذلك كان له تأثيرات سلبية على الطبقة العمالية، حيث ازدادت تدهورا في معيشتها، وتدنيا في مكانتها كطبقة، وهذا يجسد تفسيراً واضحاً لوضعية المجتمعات النامية التي تعثرت في تحقيق معدلات النمو، من بينها الجزائر، والأفضل للإستراتيجية المستقبلية لهذه المجتمعات أن تقف إيجابيا وتساند هذه الطبقة تلك التحولات التنموية لخدمة مصلحتها، ولمعالجة التأثيرات السلبية وللتقليل من التهميش لدورها في التنمية وكذا الاهتمام بتنمية الفعل النقابي لمسايرة ركب التطور اقتصاديا واجتماعيا.

المراجع:

- 1- انظر: روابح عبد الباقي وعلي همال: آثار إعادة الهيكلة على سوق العمل وتدابير الحماية الاجتماعية - حالة الجزائر-مجلة العلوم الإنسانية، العدد 22، جامعة منتوري، قسنطينة 2004، ص 54.
- 2- محمد الجوهري: تنمية العالم الثالث، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1983، ص ص 286-287.
- 3- إن عبارة السوق العالمية تنطبق على عملية تشكل السعر على الصعيد العالمي للسلع التي خضعت للعمليات التجارية بين دول العالم. إرجع: مصطفى العبد الله الكفري: عولمة الاقتصاد، اتحاد الكتاب العرب، دمشق 2008، ص 59.
- 4- حزب جبهة التحرير الوطني: التسيير الاشتراكي للمؤسسات - الميثاق والنصوص التطبيقية - اللجنة الوطنية للتسيير الاشتراكي للمؤسسات، ديسمبر 1975، الجزائر (الطباعة الشعبية للجيش 1975)، ص 11.
- Algérie, le 5-Benhassine M.L: Les classes sociales urbaines en
vol Syndicalisme et société, marché mondial et la mondialisation,
1,n°1 (1999), pp 7-35.
- 6- محمد فهمي الكردي: العمال والتحول الاقتصادي والسياسية والاجتماعية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2004، ص 243.
- 7- تخص هذه النتيجة إحدى فرضيات بحثنا حول موضوع: العولمة وانعكاساتها على العمل النقابي وعلى مطلوبة الطبقة العاملة في الجزائر وكانت نسبة الذين أكدوا على أن "المصروف أكثر من الأجر": 64,37% من مجموع عينة بحثنا (173 عاملا) في المؤسسات الصناعية السوناكوم بقالة وقسنطينة وعنابة.
- 8- تعتبر الهجرة إحدى السمات الأساسية التي شهدتها العالم وخاصة الدول النامية، منذ التوجه نحو اقتصاد السوق وهذا استنادا إلى ضالة التوظيف وقلة فرص العمل. إرجع: غسان عبد الهادي إبراهيم، البطالة والهجرة كارثة تحدق بالوطن العربي، الموقع الإلكتروني:
- www.ahewar.org/debat/show/art.asp.43554
- 9 -خضر زكريا: نظريات سوسيولوجية، دار الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 1998، ص 106.

10- عبد الباسط عبد المعطي، اعتماد علام: العولمة وقضايا المرأة والعمل، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة عين شمس، القاهرة، 2003، ص193.

11-Roland Guillon: Syndicats et Mondialisation, Harmattan France, 2000, p25.

12-Antoine Bevort, Annette Jobert: Sociologie du travail les relations professionnelles, Armand Colin, Paris 2008, p20.

13-انظر المادة 5: " المنظمات النقابية مستقلة في تسيرها ... " من قانون الحق النقابي رقم 90-14 المؤرخ 2 يونيو 1990 النصوص التشريعية والتنظيمية من قانون العمل، المعهد الوطني للعمل، ص193.

14-لقد كانت فترة العشرية الأولى من القرن الحالي فترة مشحونة بالاحتجاجات العديدة مقارنة بالفترات السابقة، وفي العديد من القطاعات الصناعية الهامة - مصانع روية ومصانع الحديد والصلب - وهامة أيضا من حيث ضخامة الأعداد العمالية المشاركة فيها (15 ألف عامل) تتمثل مطالبها في إلغاء رفع الأسعار، الحماية والزيادة في الأجور.. ارجع إلى:

- جريدة الخبر المؤرخة 13 جانفي 2010 (رشيد دبوب: المنطقة الصناعية بالروبية تواصل إضرابها المفتوح).

- جريدة الشروق العدد 2820 المؤرخة 13 جانفي 2010 (جميلة بلقاسم: عمال السوناكوم في إضراب).

- week end :15 janvier 2010 (Nacer Djabi: El Wattan Mouvement ouvrier).

- جريدة الخبر 2 مارس 2010 (ش.نبيل: احتجاجات وغلق شركة الحراسة لمركب سيدار).

15-صلاح الدين: الوجيز في أحكام قانون العمل والتأمينات الاجتماعية، منشورات كلية الحقوق، جامعة أسبوط، مصر 2000، ص53.

16-ضياء مجيد الموسوي: العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ط3، 2007، ص ص 67-68.